S/PV.4251

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٢٥١

الثلاثاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ٠٠/١٦

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد مارسكو
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد بن يوسف
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد كاسى
	ماليزيا	السيد حسمى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيدة أشيبالا – موسفى
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

0080624 (A)
008624

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان والهند يطلبون فيها دعوهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد عليموف (طاجيكستان)، والسيدة إبراهيموفا (قيرغيزستان)، والسيد شارما (الهند)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/2000/1202، التي تحتوي على نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وطاجيكستان وقيرغيزستان والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي ممثل أفغانستان الكلمة.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وأسمحوا لي ايضا أن أهنئ سلفكم على المهارة التي ترأس بها المجلس الشهر الماضي.

في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتخذ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أوضح مجلس الأمن أن كبح الإرهاب الدولي ضروري لصون السلم والأمن الدوليين. وفي القرار ذاته، أدان المجلس بشدة حقيقة أن الإرهابيين ما زالوا يلقون الترحيب والتدريب في المناطق التي تسيطر عليها الطالبان، وأن أعمال الإرهاب تحدث هناك.

لقد رفض تحالف باكستان/طالبان/بن لادن رفضا باتا التعاون مع المجتمع الدولي أو وضع حد للتدريب وتوفير الملاذ الآمن للإرهابيين الدوليين. وعلاوة على ذلك، أعطى ذلك التحالف أبعادا جديدة للأنشطة الإرهابية وللمتطرفين من جميع أركان المعمورة. ولقد ذكر الأمين العام هذه الحقيقة في تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

”وتصر كذلك التقارير على مشاركة أعداد كبيرة من العرب والشيشان والباكستانيين والإيغور وأجانب آخرين في القتال إلى جانب طالبان في أفغانستان“. (S/2000/1106، الفقرة ٣٧)

وردا على هذا التعنت ينظر مجلس الأمن في فرض تدابير جديدة. ويدرس المجلس مشروع قرار يتمشى مع مسؤولياته بمقتضى الميثاق. وفي هذا الصدد، نحن ممتنون لأعضاء المجلس لإدراجهم أحكاما واضحة وصريحة لتنفيذ الجزاءات بطريقة تجعلها لا تعوق تقديم المساعدة الإنسانية إلى

السكان الأفغان. ومن ثم فإن الجزاءات ستستخدم بحذر لتجنب حدوث آثار لها على السكان المدنيين.

وبموجب أحكام مشروع القرار هذا نتطلع إلى مجلس الأمن كيما يستخدم كل آليات الرصد الممكنة لوقف عمليات نقل الأسلحة والذخيرة وإرسال باكستانيين مسلحين وأفراد عسكريين من باكستان بصفة مستمرة لمساعدة الإرهابيين في أفغانستان، بما يجعل جميع الأفراد العسكريين الباكستانيين وما يسمى بالمتطوعين يغادرون الأراضي الأفغانية فورا.

إن مشروع القرار الذي سيبت فيه المجلس اليوم لا يتناول التسوية السلمية للصراع الحالي في أفغانستان، وهو يلوذ بالصمت فيما يتعلق بعدوان باكستان المعروف تماما على أفغانستان. ويعالج مشروع القرار مسألة محددة واحدة، ألا وهي الإرهاب الناشئ من ذلك الجزء من الأراضي الأفغانية الواقع تحت الاحتلال العسكري من جانب التحالف الشيطاني الذي يضم باكستان والطالبان وبن لادن.

وتدين دولة أفغانستان الإسلامية الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وتؤكد أن قمع الإرهاب الدولي أمر ضروري لصون السلم والأمن الدوليين. ونرى أن الإرهاب ما هو إلا واحد من الآثار العديدة للعدوان العسكري على أفغانستان. وعلى ذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج مشكلة أفغانستان برمتها. وإن ما نخشاه هو أن محور باكستان – الطالبان – بن لادن قد يفسر مشروع القرار على أنه يعني أن بإمكانهم أن يواصلوا إرتكاب الفظائع وأعمال العنف ضد الشعب الأفغاني، إذا ما وضعوا حدا لأنشطتهم خارج الأراضي الأفغانية.

ونلاحظ مع الأسف أن مجلس الأمن لا يفكر في الدور النشط الذي تضطلع به الطغمة العسكرية الباكستانية ودائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية المعروفة تماما، وأجهزة الاستخبارات المشتركة، والصلات الوثيقة القائمة بين تلك المنظمة والشبكات الإرهابية الدولية. والواقع أن أجهزة الاستخبارات تلك تجند بشكل مستمر من بين الجماعات المتطرفة ''الإسلامية'' الأفراد الذين تقوم بتدريبهم وتسليحهم وإرسالهم إلى أفغانستان بصحبة أفراد عسكريين باكستانيين.

ونعرب عن إمتناننا للأمين العام الذي أشار في الفقرتين ٢٣ و ٨١ من تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عن الحالة في أفغانستان، إلى وجود عدد كبير من المحاربين غير الأفغان، لا سيما من باكستان، يحاربون إلى جانب الطالبان؛ ومعظمهم ممن ينتمون إلى المدارس الباكستانية. ويضيف الأمين العام في تقريره أن هناك مشاركة من الخارج في التخطيط للعمليات العسكرية التي تقوم بها الطلبان وفي مدها بالدعم السوقي.

وإستنادا إلى ما ذكره الأمين العام بوسعنا أن نؤكد أن هناك صلات أيديولوجية وتنظيمية وسياسية وعسكرية وثيقة جدا بين الشبكة الإرهابية الدولية وبين أجهزة الاستخبارات الباكستانية. وتشكل المدارس الدينية الباكستانية مراكز للتلقين والتدريب العسكري يستخدمها الجيش الباكستاني لتدريب الأفراد المسلحين. وعلى ذلك، نجد أنه بعد انسحاب الجنود والمحاربين المتطرفين من منطقة كارفيل في كشمير في تموز/يوليه ١٩٩٩، تم نقل بعض هؤلاء المحاربين في شاحنات عسكرية باكستانية من شمال كابل إلى مقاطعتي باروان وكابيسا الأفغانيتين لدعم قوات الطالبان المسلحة في أعمال القمع التي تقوم بها على أساس التفرقة العرقية. وقد أدلى السجناء الباكستانيون المحتجزون لدينا باعترافات لا لبس فيها بهذا المعنى.

إن دولة أفغانستان الإسلامية ما زالت تشعر بقلق عميق إزاء التدهور الأخير للحالة في أفغانستان وفي البلدان

المجاورة كنتيجة مباشرة لسياسة الاحتلال العسكري وتدريب الإرهابيين التي يؤيدها الجيش الباكستاني؛ لذلك، فإننا نود أن ندلي بالتعليقات التالية:

أولا، يعاني سكان أفغانستان من عمليات اضطهاد فعلية من جانب الإرهابيين والعناصر المرتبطة بطائفة واسعة من المنظمات الإرهابية الدولية من جنوب شرقي آسيا، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، التي يواصل الجيش الباكستاني تجنيدها عن طريق دائرة استخباراته العسكرية. ولا تزال باكستان هي المورد الوحيد للأسلحة والمعدات للإرهابيين الذين يأتون بأعداد كبيرة إلى باكستان من كل أنحاء العالم.

ثانيا، تؤكد دولة أفغانستان الإسلامية أنه لا يجوز أن يستمر استخدام الأراضي الأفغانية لشن حرب وارتكاب أعمال عدائية تضر بأمن واستقرار دول ثالثة في المنطقة وفيما يتجاوزها. وتتحمل باكستان وحدها المسؤولية عن أعمال الثأر التي يحتمل أن ترتكب ضد أفغانستان والتي يمكن أن تنطوي على خسائر في الأرواح ودمار للممتلكات.

ونؤكد أن دولة أفغانستان الإسلامية مقتنعة بأن الأعمال التي وصفت توا تشكل انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لمجلس الأمن أن يبقي قيد نظره على الفور مسألة العدوان المسلح على أفغانستان، والذي يندرج في إطار المواد ٣٩ إلى ٤٢ في الفصل السابع من الميثاق. ويشكل عدوان باكستان والإرهاب وغيره من الأنشطة التي ترعاها باكستان تهديدا للأمن الإقليمي، وهو يعوق التنمية والتعاون في المنطقة، ويتعين شجبه وإدانته ومحاربته من خلال اتخاذ التدابير الملائمة.

ولا بد من أن تُعرف دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية بوصفها منظمة إجرامية مسؤولة عن الحرب العدوانية والجرائم التي ترتكب في حق الإنسانية وجرائم الحرب. وعلى الجيش الباكستاني ألا يفكر بعد الآن في أنه يمكن أن يفلت من تحمل المسؤولية عن تلك الأعمال. ونحن نطالب المجلس بأن يعين لجنة للتحقيق في مسألة العدوان العسكري في أفغانستان، وأن تقدم نتائج تحقيقها إلى المجلس. وبالإضافة إلى قيام المجلس بتسجيل عدوان باكستان في أفغانستان، فإنه يمكنه أيضا أن يفرض على الأطراف التي تتحمل المسؤولية عن ذلك أن تعوض أفغانستان عما لحقها من أضرار مادية، وخسائر في الأرواح البشرية، ونهب للممتلكات الثقافية الأفغانية نتيجة لحرب باكستان العدوانية التي تشنها منذ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

ولتسود العدالة، ينبغي أن تخضع باكستان لجزاءات يفرضها مجلس الأمن في المستقبل، باعتبارها المحرض الحقيقي والعنصر الأساسي المسؤول عن عدم الاستقرار، وعن مركز التلقين الأيديولوجي والتدريب العسكري للإرهابيين وباعتبارها سبب التوتر في المنطقة. ومن شأن هذا أن يشكل الحل الفعال الحقيقي للمشكلة الأفغانية.

ويوضح مشروع القرار بجلاء أن عناصر أجنبية آتية أساسا من باكستان وبالتحالف مع الإرهابيين من بلدان مختلفة، هي المسؤولة فعلا عن الأنشطة الإرهابية. أما الشعب الأفغاني ذاته فلم يستفد إطلاقا من الإرهاب. ولقد قدمت جماعة الطالبان إلى العالم أجمع صورة غير دقيقة عن أفغانستان – صورة غير دقيقة عن الشعب الأفغاني.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل أفغانستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا فسوف أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد آغام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): تدين ماليزيا الإرهاب بكل صوره ومظاهره، وقد شاركت في الجهود الدولية للتغلب على هذه الآفة. كما أن ماليزيا لا ترفض استخدام الجزاءات المنصوص عليها في الميثاق كتدبير قسري ضروري، إذا كان استخدامها كآخر ملاذ تجنبا لاستعمال القوة، وإذا كانت محددة الهدف، وإذا كانت وطأتها على الناس عموما عند الحد الأدنى، وإذا كان لها إطار زمني محدد.

ولهذه الأسباب أيد وفدي القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتخذ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الذي فرض جزاءات على طالبان رغم وجود عدد من التحفظات لدينا على ذلك القرار. لكننا نستصعب تأييد أي تدابير إضافية متصورة ضد طالبان على النحو الوارد في مشروع القرار المعروض على المجلس، لأسباب إجرائية وموضوعية معا.

فالفقرة ٦ (ج) من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) كلفت لجنة الجزاءات الأفغانية بتقديم تقارير تقييم دورية عن الجزاءات. ونحن نرى أنه لا سبيل غير تلك التقييمات يمكن المجلس من تقييم فعالية الجزاءات وآثارها على سكان أفغانستان، الذين ليسوا هدف الجزاءات، وينبغي بالتالي، ألا يتضرروا منها. وللأسف، لم تجر أي عملية تقييم دورية. وبدلا من هذا صدر تقييم مشترك لآثار الجزاءات في محاولة متأخرة ”للامتثال“ للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، من عضوي المجلس الأكثر اهتماما بالموضوع. وهذا التقييم المشترك لا يفي، بصورة إجرائية أو موضوعية، بالمتطلبات المحددة في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، والسبب بسيط وهو أنه لم يقدم إلى لجنة الجزاءات إلا قبيل تقديم مشروع القرار هذا، ولذا لا يمكن، بكل الجدية، أن يوصف بأنه تقرير دوري مقدم إلى اللجنة. كما أنه ليس تقييما ”موضوعيا“ ولا ”محايدا“ نظرا إلى أنه قدم بصورة مشتركة من عضوي المجلس الأكثر اهتماما بالموضوع، فهما يشتركان مباشرة في الممارسة الكلية ولديهما أكبر مصلحة في الموضوع. فالتقرير المشترك ليس نابعا من جهد جاد لتحسين تصميم نظام الجزاءات، بل إنه مخالف للدراسة الجادة الشاملة التي أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نفسه استنادا إلى الملاحظات الشاملة للحالة على أرض الواقع.

إن تصميم أي نظام للجزاءات ينبغي أن يكون عملية دقيقة ومحكمة مع التشديد على فعاليتها، والأهم من ذلك، التشديد على التقليل إلى أدنى حد من آثارها الإنسانية. ويؤكد المكتب أن التأثير المباشر للتدابير الحالية على الحالة الإنسانية محدود بالفعل ولكن لا يخلو من بعض الآثار المباشرة الملموس منها وغير الملموس. والدرجة العالية لضعف شعب أفغانستان أمام الجزاءات يرجح أن تشدد من وطأة آثار نظام الجزاءات التي يمكن أن تكون خفيفة في حالة مختلفة. إن فرض تدابير إضافية سيزيد من شدة الشعور بالعزلة واليأس لدى شعب أفغانستان الذين يعيشون والحالة هذه في بلد فقير لا سواحل له، ويعانون من الآثار المضعفة للحرب الطويلة والممتدة ولأسوأ جفاف على مدى جيل بأكمله. كما أن هذه التدابير الإضافية قد تفضي إلى تردي البيئة الإنسانية العملية في المناطق التي تسيطر عليها طالبان في أفغانستان، خاصة إذا أوقفت طالبان تعاونها مع الأنشطة الجارية التي تقوم بها الوكالات الإنسانية الدولية العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان. وبالنظر إلى ارتفاع معدل اعتماد السكان الأفغان على المساعدة الإنسانية الدولية للبقاء على قيد الحياة فقد تفرض هذه التدابير الإضافية ضد طالبان مخاطر شديدة على البرامج الإنسانية، في الحاضر والمستقبل، على أرض الواقع. وهذه المخاطر لا يسعنا أن نقامر بها. وينبغي أن نتذكر الإنذار الذي وجهه فريق الدعم الأفغاني –

فريق المانحين الدوليين – بشأن المخاطر المصاحبة لأي إجراء قد يسبب المزيد من البؤس لسكان أفغانستان المدنيين الذين طالت معاناتهم.

ويساور وفدي قلق أيضا بشأن الآثار السلبية التي تلحقها تلك التدابير بعملية السلام – العملية التي آزرها مجلس الأمن بشدة. وقد أعرب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان، السيد فرانسسك فاندريل، في إحاطة إعلامية قدمها مؤخرا للمجلس، عن أمله في أن تؤدي بداية عملية تفاوض جديدة بين الأطراف المتنازعة إلى مباحثات موضوعية، وقد حذر في الواقع في إشارة مباشرة إلى تصور اتخاذ تدابير إضافية، من مغبة توقيتها. ولا بد لنا من أن نأخذ نصيحته التحذيرية مأخذ الجد. ونحن نرى ألا يدخر جهد في سبيل دعم عملية السلام الفتية، وأن السيد فاندريل الذي لم يتول مهمته إلا مؤخرا، ينبغي أن تتاح له الفرصة لاستنفاد جهوده التي لا تزال في مراحلها الأولى. وينبغي السير وراء أي بارقة أمل وأي بصيص من الضوء في ورطة أفغانستان. وينبغي أن يكون المجلس متعاونا، وليس مثبطا، لأي جهد للسلام مهما كانت آفاقه لا تبشر بخير في الأجل القصير. ودحر تهديد الإرهاب الدولي – مهما بلغت أهميته – ليس إلا جانبا واحدا من عمل المجلس. فتعزيز عملية السلام مهمة بالقدر نفسه من الأهمية وينبغي ألا تطرح جانبا ببساطة بسبب فقدان الصبر أو بسبب الإحباط أمام بطء التقدم المحرز أو قلته حتى الآن.

ولدى وفدي تحفظات أيضا على فرض تدابير إضافية ضد طالبان تشكل، في الواقع، تدخلا في الحرب الأهلية في البلد. فالحظر من جانب واحد على توريد الأسلحة لطالبان تدبير نراه يمس بالحيدة التي يلزم أن يتحلى بها المجلس. وبغير هذه الحيدة الضرورية يقوض المجلس دوره ومصداقيته. وإذا كنا نؤيد الحظر على أندريدالخل، فصياغة فقرات المنطوق توجه رسالة خاطئة وقد تمس بأعمال الأمم المتحدة في برنامج مكافحة المخدرات في المنطقة. وقد تعني أن بيع أو توريد أو نقل المواد الكيميائية إلى المناطق التي لا تسيطر عليها طالبان يمكن التساهل فيه. وكنا بطبيعة الحال سنؤيد فرض حظر عام على الأسلحة وحظر كامل على المواد الكيميائية في أفغانستان.

وينبغي لمجلس الأمن أن يتجاوب ويتعاطف مع محنة شعب أفغانستان اليائس بدلا من فرض تدابير تزيد من عزلته ولبعضها تأثير مباشر أو غير مباشر على رفاهه، لأن طالبان تسيطر على أكثر من ٩٠ في المائة من الأراضي الأفغانية.

وكان وفدي يتمنى لو استطاع أن ينضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في تأييد مشروع القرار. وكنا نود لو أخذت تحفظاتنا في الحسبان ولو أعطيت الأولوية لاتباع الإجراءات الأصولية بدلا من الانتهازية السياسية التي يبدو على أساس الطريقة التي تم بها تمرير مشروع القرار بسرعة، أنها موجودة. ولما كانت هذه التدابير تدابير قانونية، فإن التزام منتهى الحرص واجب لكفالة ألا يكون نظام الجزاءات المفروض على طالبان موضع تسييس. وفي هذه الظروف فإن وفدي سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): هولندا تؤيد الأهداف السياسية لمشروع القرار المعروض علينا. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أننا نرفض رفضا باتا وندين الإرهاب الدولي. ونفس الشيء ينطبق على الاتجار غير المشروع على نطاق دولي بالمخدرات الذي يوفر، في حالة أفغانستان، الأساس المالي لدعم طالبان للإرهاب الدولي. وفي ضوء هذه الاعتبارات تعتقد هولندا أن من المهم أن يبعث مجلس الأمن إشارة سياسية، وأن يبعثها بصوت واحد. وسنصوت مؤيدين مشروع القرار.

ونقدر لواضعي مشروع القرار كونهم بذلوا جهدا جادا لتوجيه الجزاءات الجديدة حتى يحدوا من أثرها بأكبر

قدر ممكن على المدنيين في أفغانستان. إلا أننا نود أن نسجل أن هولندا لا تزال تشعر بقلق خطير بشأن الأثر الإنساني للجزاءات الإضافية. إن الطريقة التي اتبعها واضعو مشروع القرار المعروض علينا لتبديد الشواغل الخطيرة المعرب عنها في الإحاطة الإعلامية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لم تخفف بأي قدر من مخاوفنا بشأن هذا الجانب من مشروع القرار.

وفي ضوء هذه الخلفية، ندعو مجلس الأمن إلى مواصلة وزن الأثر الإنساني والسياسي المحتمل للجزاءات مقابل أهداف المجلس السياسية الأوسع نطاقا. وهولندا تدرك أن نطاق الأثر الإنساني لمشروع القرار الحالي سيعتمد على سلوك طالبان. ومن غير المقبول أن تتخذ طالبان اعتماد مشروع القرار الحالي ذريعة لمنع توصيل المعونة الإنسانية أو لإعاقة أنشطة المنظمات الإنسانية الدولية. ولن يسمح المجلس بأن يصبح موظفو المعونة الإنسانية الدوليون أو المحليون ضحايا لاعتداءات يدفع عليها غضب طالبان بسبب مشروع القرار هذا.

السير جيرمي غرنستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): منذ أكثر من عام واصلت طالبان تجاهل مطلب مجلس الأمن في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بتسليم أسامة بن لادن كما واصلت دعمها للإرهاب الدولي وتوفيرها ملجأ آمنا ومنشآت تدريب للإرهابيين في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. وهذا لا يمكن أن يتسامح المجتمع الدولي بشأنه. ولذلك، من المناسب أن يرد المجلس بفرض المزيد من التدابير ضد طالبان.

إن مشروع القرار الذي يوشك المجلس أن يعتمده موجه بدقة نحو ضمان ممارسة ضغط على طالبان وعلى بن لادن وأعوانه فقط. وقد توخى المجلس الحذر الشديد في صياغة مشروع القرار لضمان ألا يكون للتدابير المفروضة أثر سلبي على الأفغانيين العاديين، الذين عانوا طويلا جدا حتى الآن. ونحن ندعو طالبان إلى السماح لوكالات المعونة والمنظمات الدولية بالقيام بعملها الحيوي في أمان ودون إعاقة. والإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم ينبغي ألا يكون له أثر على أنشطة الذين يقدمون المعونة للشعب الأفغاني.

أود أن أختتم بمطالبة طالبان بأن تمتثل بسرعة لمطالب المجلس الواردة في مشروع القرار الذي نوشك أن نعتمده وفي القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) حتى تنتفي الحاجة إلى تطبيق التدابير التي تقررت اليوم. وهذا سيكون في صالحها، وسيكون أيضا في صالح البلدان المجاورة إلى حد كبير والمجتمع الدولي الأوسع والشعب الأفغاني بأسره.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيصوت الوفد الفرنسي مؤيدا مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم ونحن نتشاطر النداء الذي يوجهه مشروع القرار هذا إلى طالبان للانصياع إلى قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). ونحن نأمل أن تنهي كل أنواع الدعم للنشاط الإرهابي. وفيما يتعلق بالمخدرات، ندعو طالبان إلى وقف كل أنواع الإتجار غير المشروع بها وأن تنفذ مرسومها المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الذي يحظر حظرا تاما زراعة الخشخاش.

وفرنسا تشعر بقلق خاص بشأن الحالة الإنسانية في أفغانستان، التي ينبغي ألا يكون مشروع القرار هذا عقبة في طريقها. وبلوغا لهذه الغاية، يوفر مشروع القرار استثناء لرحلات الطيران التي تنظمها المنظمات الإنسانية المسجلة لهذا الغرض. ونحن نطالب بأن تكفل طالبان أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في أفغانستان وأن تكفل لهم حرية الوصول دون إعاقة إلى السكان حتى يمكنهم مواصلة أنشطتهم لمساعدة كل الأفراد المعرضين للخطر.

مشروع القرار الذي سنعتمده يراعي شاغلين آخرين من شواغل الوفد الفرنسي. أولا، الجزاءات موضوعة لفترة زمنية محددة، وإن كانت قابلة للتجديد إذا قرر المجلس ذلك. وستكون هذه هي المرة الثالثة هذا العام التي يصدر فيها المجلس نظام جزاءات بإطار زمني. وبالتالي، نرى على صعيد الممارسة تبلور نظرية جديدة في المجلس تتجنب إدامة الجزاءات لفترات زمنية لا نهاية لها.

ثانيا، نشعر بارتياح إزاء أحكام مشروع القرار المتعلقة بالفترة الزمنية لمدة شهر واحد المنصوص عليها لوضع قائمة بالوكالات والمنظمات الإنسانية المصرح لها بتنظيم رحلات جوية. إن أهمية وعجالة المساعدة الإنسانية في أفغانستان تعنيان أن اللجنة سيكون عليها أن تعمل بأسرع وقت ممكن لوضع تلك القائمة التي يرى وفدي أنها يجب أن تكون واسعة بأكبر قدر ممكن.

السيد كروخما (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): حكومة أوكرانيا تؤيد تأييدا تاما مشروع القرار المعروض علينا باعتباره تدبيرا مناسبا يجيء في أنسب وقت. وتأسف أوكرانيا لأن طالبان تواصل تجاهل مطالب مجلس الأمن الواضحة في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩). إن الأراضي الأفغانية الواقعة تحت سيطرة طالبان تستخدم لإيواء وتدريب الإرهابيين. وهذا مرفوض.

الشيء الأكثر إثارة للانزعاج هو أن أفغانستان، التي دمرها حرب دامت ٢٠ عاما، أصبحت من أكبر منتجي الأفيون في العالم. وقد أعرب المجتمع الدولي باستمرار عن قلقه العميق بشأن تلك الممارسة غير المقبولة وأدانها. كما حذر قيادة طالبان مرارا وتكرارا من إمكانية فرض تدابير إضافية. وللأسف تجاهلت طالبان كل هذه النداءات وواصلت الاستهانة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وتقرير الأمين العام عن المنطقة وتقارير الوكالات الإنسانية وفرت لنا بشكل منتظم صورة تنذر بالخطر لسياسة طالبان المستمرة بانتهاك القانون الإنساني، والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان، وسوء معاملة المدنيين، والعنف ومواصلة التمييز ضد البنات والنساء.

ويشعر وفدي بقلق خاص من التهديد المستمر لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية. ونحن ندين بشدة أعمال العنف والتخويف التي ترتكب ضد أولئك الأفراد. إن الحالة الإنسانية في البلد بالغة السوء. وسكانه يعيشون في ظل ظروف محزنة للغاية. وهذه الحالة الإنسانية المحزنة تطلبت نهجا بالغ الحذر في صياغة مشروع القرار هذا بغية تجنب الآثار السلبية الممكنة للتدابير الإضافية.

ويعلق مقدمو مشروع القرار، والمجلس بصفة خاصة، أهمية خاصة على هذه القضية. ونعرب عن ارتياحنا لأن هذه الشواغل قد أخذت في الاعتبار وأنها تتجلى بشكل ملائم في نص مشروع القرار.

ويسعدنا أيضا أن المشروع يضع حدودا زمنية لفرض نظام الجزاءات، ونعرب عن ارتياحنا لأن مشكلة الرحلات الجوية الإنسانية قد حسمت، وأنه سيسمح بالتالي للوكالات الإنسانية أن تقدم على وجه السرعة السلع لمن يحتاجون إليها بشدة. لذلك، نتوقع أن تتيح طالبان للأمم المتحدة وموظفي الإغاثة الإنسانية إمكانية الوصول دون إعاقة إلى القطاعات الأكثر ضعفا من السكان الأفغان وأن تضمن سلامة وأمن أولئك الموظفين.

ونرى أن مشروع القرار حسن التوازن والبناء. وهو سديد وله أهداف واضحة ومحددة. وباعتماد هذه التدابير الإضافية، يوجه المجلس أيضا رسالة واضحة إلى الطالبان بشأن إنهاء نظام الجزاءات. فالامتثال الكامل لأحكام

مشروع القرار هو الذي سيؤدي في نهاية الأمر إلى رفع الجزاءات.

السيدة سولدنبرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يتخذ مجلس الأمن اليوم موقفا قويا ضد الإرهاب ولصون السلم والأمن الدوليين. وأثناء كلامنا هذا تأوي قيادة الطالبان أشهر إرهابي مطلوب إلقاء القبض عليه في العالم، أسامة بن لادن.

وقبل عام فرضت هذه الهيئة جزاءات على الطالبان مع توجيه طلب واحد وبسيط إليها: تسليم بن لادن دون أي إبطاء لسلطات مناسبة في بلد ما حيث يلقى القبض عليه ويحاكم بالفعل. ولكن حتى هذا التاريخ لا يزال الإرهابيون في أفغانستان، ولا ينبغي لأحد أن يخطئ الفهم: إنهم ما زالوا يشكلون تهديدا مستمرا لنا جميعا.

ولا يمكن للطالبان أن تواصل ازدراءها لإرادة المجتمع الدولي، ودعمها وإيواءها للإرهابيين دون عواقب. وما دامت قيادة الطالبان تواصل إيواء الإرهابيين، وبخاصة أسامة بن لادن، ستظل تهدد السلم والأمن الدوليين. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الإرهابيين مجرمون أيا كانت انتماءاتهم الإثنية أو الدينية أو غيرها من الانتماءات. ونحن نعارض جرائمهم وليس أية قضية دينية أو أخلاقية يزعمون تمثيلها. ومن المصلحة المشتركة لكل الدول أن تحارب الإرهاب. وأي بلد يوفر ملاذا أو أي دعم آخر للإرهابيين أنما يعمل خارج قيم المجتمع الدولي.

وهذه الجزاءات صعبة ولكنها محددة الهدف. فإنها لا تقطع التجارة مع أفغانستان. فقد راعينا عدم تأثيرها على التجارة في الأغذية والدواء. إن هذه الجزاءات موجهة إلى قيادة الطالبان وليس إلى الشعب الأفغاني. ونحن نتشاطر جميعا القلق العميق بشأن المحنة المؤسفة للشعب الأفغاني، ولكن من المهم أن نتذكر أن سبب البؤس هو الحرب والجفاف والسياسات المتشددة للقيادة وليس الحظر على طائرات وأصول الطالبان.

وقد أدت سياسات الطالبان إلى زيادة سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية سلفا لشعب أفغانستان. فإن الطالبان تنتهك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وبخاصة بسبب تمييزها ضد المرأة والبنات. وتقوم الولايات المتحدة بدورها في معالجة هذه الأزمة. فنحن أكبر المانحين لأفغانستان، حيث بلغت معونتنا ١١٣ مليون دولار هذا العام. ونحن نواصل أيضا المساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني مع مواصلة استهداف قيادته.

والولايات المتحدة تأخذ تهديد الطالبان لموظفي المعونة الإنسانية مأخذا بالغ الجدية وتتخذ مجموعة متنوعة من التدابير لتحمل قيادة الطالبان المسؤولية عن حسن معاملتهم. ويجب ألا يسمح المجلس لقادة الطالبان بابتزازه من خلال تهديد الموظفين الدوليين الذين يستفيد منهم الشعب الأفغاني.

وأود أن أكون بالغة الوضوح: إن الطالبان ملتزمة بضمان سلامة الموظفين الإنسانيين وكل موظفي الأمم المتحدة في كل وقت. فأولئك الأفراد المتفانون موجودون في أفغانستان للعمل من أجل رفاهة الشعب الأفغاني في ظروف بالغة الصعوبة. وعلى الطالبان أن تكفل إمكانية قيام أولئك الأفراد بعملهم بسلامة وأمان لتوفير المساعدة الحيوية للشعب الأفغاني. تلك هي مسؤولية الطالبان. ويستحق الشعب الأفغاني السلم وإتاحة الفرصة له لإعادة بناء حياته في ظل حكومة تمثيلية عريضة القاعدة تحترم ثقافته وتقاليده.

ونحن نشيد بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام فرانسيسكو فاندريل للتوصل إلى تسوية سلمية. لقد عانى الشعب طويلا جدا. ولكن إلى حين حلول ذلك اليوم، يجب أن يقف المجتمع الدولي بصرامة ضد الإرهاب. وبهذا

الإجراء الهام المتخذ اليوم، يوجه مجلس الأمن رسالة لا لبس فيها إلى الطالبان: إنهي دعمك للإرهاب. ويحدونا الأمل في أن تستجيب أخيرا لندائنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه S/2000/1202. إذا لم أسمع اعتراضا سأطرح الآن للتصويت مشروع القرار.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأوكرانيا، وبنغلاديش، وتونس، وجامايكا، وفرنسا، وكندا، ومالي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وناميبيا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

الصين وماليزيا.

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٣ صوتا مؤيدا، ولا يوجد صوت معارض، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): من حيث المبدأ، لا تؤيد الصين اللجوء بسهولة إلى فرض الجزاءات أو استخدامها المتكرر. ونقول دائما إن من الضروري اعتماد الجزاءات بحذر وحصافة شديدين. والجزاءات كأداة متاحة لمجلس الأمن سيف ذو حدين، وبخاصة في حالة تعزيزها. ورغم أن من الجائز أن تكون آثارها محدودة، فمن السهل أيضا أن تضر بالأبرياء. لذلك ينبغي ألا تعتمد أو تعزز الجزاءات إلا عندما تحتم الظروف ذلك بشكل مطلق.

والصين، بوصفها جارا صديقا لأفغانستان، تابعت عن كثب تطورات الحالة في هذا البلد. ونتيجة للحرب المطولة والجفاف الأكثر حدة خلال ٤٠ سنة تقريبا، مع الاقتران بجزاءات الأمم المتحدة والعديد من العوامل الأخرى، أصبحت الحالة الإنسانية في أفغانستان بالغة الخطورة.

ووفقا لتقرير مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، فإن الآثار المباشرة للجزاءات الحالية على الحالة الإنسانية في أفغانستان واضحة وكذلك الآثار غير المباشرة الكبيرة. وبدون شك، إن جولة جديدة من الجزاءات ستجعل الحالة أسوأ. والشعب الأفغاني البريء يشعر بشكل متزايد بأن المجتمع الدولي قد تخلى عنه وأنه منعزل وفي دولة بالغة الضعف. ولا يمكنه مواجهة آثار أية تدابير يمكن أن تؤدي إلى تدهور آخر في الحالة. ونحن نشعر بالتعاطف البالغ معه ونشعر بقلق عميق إزاء حالته.

والصين تؤيد عملية السلام الأفغانية، ولن يمكن تحقيق تحسن أساسي في الحالة الإنسانية ما لم يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار وإلى استئناف المفاوضات. ونتيجة للمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، أصبحت الآن الأطراف المتناحرة على استعداد لاستئناف محادثات السلام. ومن الطبيعي أن تكون لجولة جديدة من الجزاءات في هذا الوقت آثار سلبية على عملية السلام الأفغانية. وفضلا عن ذلك، فإن فرض حظر أحادي الجانب على الأسلحة لا يمكن أن يحقق مطلقا هدف تعزيز العملية السلمية في أفغانستان. وذلك يثير قلقنا العميق.

إن الصين تعارض بقوة كل أشكال الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ومع أخذ هذا الموقف المبدئي في الاعتبار، فقد شاركنا بروح بنّاءة في المشاورات حول القرار المعروض على المجلس. لكن من المؤسف أن تعديلاتنا الرئيسية لم تقبل. ولهذا، اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): لقد ذكرنا في هذه القاعة في مناسبات عديدة، ومؤخرا في ٦ كانون الأول/ديسمبر عندما نظر المجلس في متابعة القرار ١٢٦٩ (١٩٩٩)، إن كندا تعلق أولوية على مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. ونعتقد أن لمجلس الأمن دورا هاما في القضاء على الإرهاب، ونرحب بتصميمه المستمر على الاضطلاع به.

(تكلم بالانكليزية)

وببساطة، لا يمكن قبول تحدي طالبان للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولا دعمها المستمر للإرهاب الدولي. لقد صوتنا لصالح القرار في المجلس اليوم بسبب الرسالة القوية المضادة للإرهاب التي يرسلها. والقرار إشارة واضحة أيضا إلى أن المجلس جاد في مطالباته وأنه يجب على طالبان أن تمتثل لالتزاماتها الدولية. ومن مصلحة كل واحد منا، ناهيك عن المصلحة الجماعية للأمم المتحدة، احترام الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

وبإدراج عدد من الأحكام الهامة في هذا القرار يستجيب المجلس أيضا إلى توافق الآراء الدولي المتزايد بشأن الحاجة إلى أن نضمن أن التدابير التي يفرضها المجلس تحدد الهدف بعناية وتراعي الاعتبارات الإنسانية. ونعتقد أنه يمكن أن يكون القرار أقوى في هذا الشأن، ولكننا نرحب بتشكيل لجنة من الخبراء لرصد الجزاءات ورفع تقارير عن تنفيذها، وإجراء تقييم مبكر لأية آثار إنسانية.

ولما كانت كندا ستترك مجلس الأمن، فإننا نذكّر من سيبقون فيه ومن سينضمون إليهم، بأن عليها مسؤولية جسيمة عن رصد الحالة الإنسانية في أفغانستان بنشاط وموضوعية، والاستجابة عند الضرورة لضمان ألا تلحق بالمدنيين معاناة لا مبرر لها نتيجة لهذه الجزاءات الجديدة. والفشل في ذلك يمكن أن يثير الشبهات حول التزام المجلس بسياسة للجزاءات ذكية ودقيقة الهدف، ويمكن أن يسفر عن خسائر باهظة بالأرواح. إن الصراع الطويل الأمد في أفغانستان أنزل ضررا مدمرا بالمدنيين.

في نيسان/أبريل من هذا العام، ترأس السيد اكسورثي، وزير الشؤون الخارجية الكندي السابق، جلسة لهذا المجلس مكرسة لأفغانستان، وطالب باتخاذ إجراءات أكثر حزما لمعالجة الصراع نفسه. وكما شهدنا طيلة الأشهر الماضية، ما زال طرفا الصراع ينتهكان حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي بلا هوادة. ونشجب بصفة خاصة انتهاك حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

لقد اقترحت كندا عددا من الخطوات التي يمكن أن يتخذها المجلس، بما فيها زيادة الاهتمام بقضيتي إمكانية وصول المساعدات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إرساء السلام وتحقيق المصالحة. ودعونا المجلس أيضا إلى اتخاذ تدابير للضغط على الفصائل المتحاربة لكي تجلس على طاولة المفاوضات. ونشجع المجلس على النظر بجدية في توسيع نطاق حظر الأسلحة ليشمل جميع الأطراف في الصراع.

ونشجع المجلس على معالجة الصراع نفسه، والنظر في طرق التعجيل بإنهاء الحرب التي لا نهاية لها، والظروف البائسة التي يعاني منها شعب أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالروسية): الآن أدلي ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

توافق روسيا على جميع الحجج التي عرضت هنا لصالح الحاجة إلى تشديد الجزاءات على جماعة طالبان فيما يتعلق بتجاهلها الكامل لكل مطالب مجلس الأمن، وأولها وأهمها المطالبة بوقف دعم الإرهاب الدولي. ولن أكرر هنا جميع الحجج التي أعربت عنها أغلبية الزملاء الذين تكلموا.

أود أن أقول بضع كلمات بشأن الحجج التي سيقت فيما يتعلق بالشكوك التي تساور بعض أعضاء مجلس الأمن حول مبررات اتخاذ هذا القرار.

أولا، أشير إلى أن حظر الأسلحة، المفروض بموجب القرار المعتمد للتو، أحادي الجانب. ولكني أود أن أؤكد على أن طبيعة فرض هذا الحظر على جانب واحد لها ما يبررها تبريرا كاملا. فطالبان بالذات هي التي لجأت دائما إلى استخدام الوسائل العسكرية لحل المشكلة الأفغانية، وهي التي تواصل الاعتماد على هذه الوسائل. كما أن طالبان بالذات هي التي تتيح أراضيها لاستخدام الإرهابيين وهي التي تحميهم، وهي التي تقدم دعما علنيا للأوزبك والطاجيك واليويغور والمتطرفين الآخرين. ولهذا فإننا مقتنعون بأن الأسلحة التي تحصل عليها طالبان لا تستخدم في الحرب الأهلية في أفغانستان فحسب، بل وفي دعم الإرهاب الدولي أيضا. وفي ضوء ذلك لم يكن أمام مجلس الأمن إلا أن يفرض حظر الأسلحة على جانب واحد.

ثانيا، دفع بحجج مفادها أنه قد يكون للقرار الذي اتخذ الآن أثر سلبي على عملية السلام. وتمت الإشارة بصفة خاصة إلى أن طالبان والتحالف الشمالي اتفقا كتابة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر على استئناف المفاوضات. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إن طالبان وعدت بالفعل، في كثير من المناسبات شفويا وبأشكال أخرى، بالبدء في عملية التفاوض، ولكنها حنثت بوعدها في كل مرة. وحسب علمنا، فإنها حنثت أيضا بالتزامها الذي قطعته ووقعت عليه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا تزال طالبان ترفض استجابة للنداءات العديدة التي يوجهها إليها فرانسسك فندريل، المبعوث الخاص للأمين العام، فيما يتعلق بجدول الأعمال المقترح لحوار سياسي. وبالتالي فهي لا تزال تقاطع العملية السياسية، ولا تزال تعتمد على الحرب.

ولهذا، أجرؤ على القول إن الأثر السلبي على عملية السلام لن يشكله قرار مجلس الأمن، بل السياسة المنهجية لطالبان. وبطبيعة الحال، لن يقوم أحد – ناهيك عن الاتحاد الروسي – بإغلاق الباب في وجه إمكانية ما قد تقوم به طالبان في نهاية المطاف من المشاركة بأمانة وحسن نية في مفاوضات حول تسوية سلمية في أفغانستان. وهذا الباب يظل مفتوحا، والقرار الذي اتخذ الآن لا يغلقه.

والحجة الثالثة التي دفع بها الزملاء، الذين أعربوا عن شكوكهم حول القرار، تتعلق بجانبه الإنساني. لقد سبق لمن تكلموا قبلي أن أعربوا عن أن السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية في أفغانستان – بجانب الجفاف – هو الحرب. فهناك عشرات الآلاف من الأفغان الذين يهربون من هذه الحرب ومن انتهاكات طالبان الصارخة لحقوق الإنسان، التي تسبب أيضا المعاناة للسكان الأفغان. هذا هو السبب الحقيقي للكارثة الإنسانية، ومما يؤسف له أن تقييمات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في إسلام آباد لم تأخذ في حسبانها عوامل موضوعية لا تتصل بمواقف مجلس الأمن وإنما نتجت مباشرة عن سياسات طالبان.

فضلا عن ذلك، أود أن أذكِّر هنا بأن مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية في إسلام آباد قرر أن يخبر جميع من أرادوا معرفة تقييمه للحالة عن طريق إجراء غير عادي: بوضع هذه

التقييمات على شبكة الإنترنت بدلا من إحضارها إلى مجلس الأمن. وبالتالي انتهك الإجراءات الأصولية انتهاكا صارخا، وقد تسبب ذلك بطبيعة الحال في خيبة أمل الوفود التي كانت لديها معلومات أكثر موضوعية مما سبق أن عممته شعبة إسلام آباد التابعة لمكتب منسق الشؤون الإنسانية.

ورغم كل ذلك، وكما سبق أن ذكر العديد من زملائي، يتضمن القرار الذي اتخذ الآن جميع الاستثناءات الإنسانية اللازمة. فالجزاءات في الواقع دقيقة الهدف. وهي تستهدف زعماء طالبان بصفة خاصة، لا الشعب الأفغاني. وتتضمن استثناءات إنسانية، ويمكن أن تقدم المساعدة الإنسانية دون قيود، وبشكل تلقائي. وللجزاءات حدود زمنية، ويتعين تجديدها عند انتهائها.

الحجة الأخيرة التي يدفع بها فيما يتعلق بالعواقب الإنسانية تتضمن القلق من أنه بعد اتخاذ هذا القرار قد تطرد طالبان موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملين في الميدان الإنساني.

وإذا أدخل مجلس الأمن في اعتباره هذه التهديدات فإننا سنصبح ضحايا مباشرين للابتزاز. ولن يُنظر إلينا بوصفنا الجهاز المسؤول عن صون السلام والأمن، وإنما بوصفنا الجهاز الذي يرضخ للابتزاز. وهذا شبيه باتخاذنا قرارا بإلغاء الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لأنه يقوم بإسقاط طائرات الأمم المتحدة التي تنقل المساعدات الإنسانية. وهذا سيكون بمثابة نفس الشيء، ومن دواعي اغتباطي الشديد أن مجلس الأمن لم يستسلم لهذا الابتزاز.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥